تجار وصناعيو طرطوس يطالبون بتوفير مستلزمات الإنتاج ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وزير التجارة الداخلية: دعم الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية أولوية

الوطن

تركزت مداخلات وصناعيي محافظة طرطوس على ضرورة منح تسهيلات وتبسيط الإجراءات لكل ما يتعلق بقضايا النهوض بالاقتصاد الوطني، وبمشاركة مختلف القطاعات.

وأكدت المداخلات خلال المؤتمر السنوي لغرفة الصناعة والتجارة بالمحافظة ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، واختيار التوقيت المناسب لجهة تحديد الاستيراد والتصدير، وخصوصاً مادتي زيت الزيتون والموز المنتج حديثاً بالمحافظة، حماية للمنتج المحلي، وحفاظاً على استقرار السوق، ودعماً للمزارعين مع تقديم التسهيلات اللازمة للتجار والصناعيين في ظل ظروف الحصار الاقتصادي وإفساح المجال أكثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

كما أكدت المداخلات ضرورة تحقيق العدالة في عملية الضبوط التموينية والتعامل معها بموضوعية بعيداً عن الشخصنة، مع التأكيد على تطبيق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، بما يضمن حقوق التجار وسلامة المواد وتوافرها بأسعارها الحقيقية وإمكانية بيع الفائض من مادة الإسمنت بموجب الهوية الشخصية.

وفي رده على التساؤلات، لفت وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي إلى أهمية مساهمة التجار والصناعيين في العمل الاقتصادي، مؤكداً الدور التكاملي بين مختلف الجهات والقطاعات الحكومية والمجتمعية لبناء اقتصاد وطني فعال، وبالتشارك بين القطاعين العام والخاص.

وبين الوزير علي أن دعم الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية يحظى بالأولوية، مشدداً على موضوع النقد البناء والشفافية في طرح المواضيع لحلها خدمة للمجتمع كله وبتضافر كل الجهود الرسمية والشعبية والأهلية.

بدوره، أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد في كلمته إلى أهمية تعزيز الدور الاجتماعي للغرفة وتكثيف العمل الإنساني على نحو أكبر خلال المرحلة المقبلة وتلبية احتياجات العمل التجاري والصناعي دعماً للمنتج المحلي داخلياً وخارجياً.

وكان الوزير علي جال في عدد من صالات السورية للتجارة وسوق الخضار في منطقة الكراج القديم وحي الرمل، كما تفقد العمل في مخبز الرمل الآلي.

حضر المؤتمر وشارك بالجولة محافظ طرطوس فراس الحامد، وأمين الفرع لحزب البعث العربي الاشتراكي محمد حسين، وقائد شرطة المحافظة العميد ياسر عبد الرحمن، وعدد من المديرين، ورئيس غرفة تجارة وصناعة حمص إياد السباعي، وممثلو عدد من المنظمات والفعاليات الاقتصادية بالمحافظة.

الحماية الاجتماعية لا تتمثل بالدعم فقط

سيروب لـ«الوطن»: ما تتذرع به الحكومة بوجود عجز بالموازنة يستدعي تقليص الدعم يعد «غير صحيح»

إذا وزّع الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية حسب عدد الأفراد يتبين أنه ضئيل جداً

حصة الفرد السنوية من الإنفاق الحكومي بلغت ٢١٤,٧ ألف ليرة فقط في عام ٢٠٢٢

جلنار العلي

أكدت الدكتورة رشا سيروب العميد الأسبق لكلية الاقتصاد في القنيطرة أن الحرب أدت إلى جعل الناس أكثر هشاشة وعرضة للمخاطر، معتبرة أن برامج الحماية الاجتماعية تعد إحدى الآليات الرئيسة للمساعدة في بناء القدرة على الصمود وتحسينّ سبل العيش وضمان نوع من أمن الدخل، وذلك نتيجة للتدهور الحاصل في المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتسارع الكبير في المستوى العام للأسعار.

وفي محاضرة ألقتها الدكتورة سيروب أمس بعنوان «الحماية الاجتماعية في سورية.. تحديات وتوصيات»، أشارت إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٩٤٨، نص على أن لكل فرد الحق في الضمان الاجتماعي بوصفه عضواً في المجتمع، كما لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهه وأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الضمان في حالة البطالة أو المرض أو الإعاقة أو الترمل أو الشيخوخة أو أي نقص آخر في سبل العيش في ظروف خارجة عن إرادته، لذا فإن السؤال يجب أن يكون «كيف يمكن للدولة تحمل تكاليف عدم تقديم حماية اجتماعية تصل إلى الجميع بسرعة؟»، وليس «هل تستطيع البلدان تحمل تكاليف الضمان الاجتماعي؟».

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّنت سيروب أن الحماية الاجتماعية لا تتمثل في الدعم فقط، لافتة إلى أن ما تتذرع به الحكومة بشكل دائم حول وجود عجز بالموازنة يستدعي تقليص الدعم أو ما يسمى بإيصال الدعم إلى مستحقيه لعدم وجود موارد، يعد غير صحيح، فلو حصّلت الحكومة مواردها المالية المستحقة من التهرب الضريبي فقط، لكانت استطاعت تقديم خدمات اجتماعية أفضل بكثير من دون الانعكاس على المواطن بالشكل الحالي.

وحول حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، لفتت سيروب إلى أنه إذا تم تقسيم الأرقام الضخمة التي تذكرها الحكومة على عدد الأفراد، يتضح أنها أرقام ضئيلة جداً وليس بمقدورها مساعدة الفرد بشكل فعلي على تحمل مشكلات الحياة، ناهيك عن أن هذه الخدمات غير المتوفرة أساساً تدفع الفرد إلى الإنفاق من جيبه الخاص لتلبية جزء من هذه الخدمات.

سياسات مكافحة الفقر

واعتبرت سيروب ضمن المحاضرة أن الحماية الاجتماعية تعد جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيات سياسات مكافحة الفقر، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها العقد الاجتماعي فلا يمكن للمجتمعات مهما كان مستوى تنميتها أن تضمن تماسكها وازدهارها من دون هذه الحماية، ووفقاً للبنك الدولي فإن الحماية الاجتماعية تساعد الأفراد والأسر على مواجهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم، وحماية المسنين، مشيرة إلى أن الحماية الاجتماعية هي أكثر من الحد من الفقر، فهي استثمار في رأس المال البشري، وتتكون من المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وسوق العمل.

وحول واقع الحماية الاجتماعية في سورية، بيّنت سيروب أن الدستور السوري لعام ٢٠١٢، نص في المادتين ٢٢ و٢٥ منه على أن الدولة تكفل كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والعجز واليتم والشيخوخة، وتحمي صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي، كما تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعمال، كما تعمل الدولة على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق الجمهورية العربية السورية، متابعة: «وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، شرعت الحكومة بالانتقال من نموذج اقتصادي تقوده الدولة ويتم التخطيط له مركزياً، إلى اقتصاد سوق اجتماعي، وقد دعت الخطة الخمسية العاشرة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد، ولكن أدى تحرك عملية التحرير الاقتصادي وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية بسرعات متفاوتة إلى تآكل تدريجي للعقد الاجتماعي.. أما عن برامج الحماية الاجتماعية المطبقة في سورية، فكشفت سيروب أنها تتوزع بين مساعدات اجتماعية تشمل دعم السلع والتحويلات الاجتماعية والتحويلات النقدية التي تضم الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ومصارف التمويل الأصغر وهيئة دعم أسر الشهداء وذوي الإعاقة، وبين التأمين الاجتماعي الذي يشمل معاش الشيخوخة التقاعدي ومعاش العجز والإجازة المرضية المدفوعة الأجر ومعاش إصابة العمل والأمومة، كما تتضمن تلك البرامج الرعاية الصحية، مؤكدة أن الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية هو الجهة الوحيدة المعنية بوضع وتنفيذ برامج المعونات التي تستهدف الفئات الفقيرة والهشة، حيث يعمل على تعزيز تنمية رأس المال البشري وتقديم معونات دورية أو طارئة، وتمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً.

الخطة الوطنية لإعادة الإعمار

وخلال المحاضرة عرضت سيروب رسماً بيانياً يوضح نسبة المشمولين بالتأمينات الاجتماعية، حيث استهدفت الخطة الوطنية لإعادة إعمار سورية، تشميل ٦٩ بالمئة من المواطنين في عام ٢٠٢٣ بالتأمينات الاجتماعية، ولكن اتّضح أنه لم يتم الوصول إلى هذه النسبة وذلك بناء على النسب المحققة بالأعوام السابقة، فمثلاً في عام ٢٠٢٢ وصلت النسبة إلى ٣٩,٢ بالمئة (أي يوجد فارق كبير بين ما هو محقق في هذا العام وما هو مستهدف في العام الذي يليه)، أما في عام ٢٠١٩ فقد كانت النسبة ٣٨ بالمئة، وفي عام ٢٠١٥ وصلت النسبة إلى ٤٢ بالمئة، في حين كانت في عام ٢٠١٠، ٣٣ بالمئة، لافتة إلى أن هذه الأرقام تبيّن وجود انخفاض بنسبة التغطية بالتأمينات الاجتماعية، وعدم وجود تأمينات ضد البطالة، أي ما زال هذا الأمر غائباً عن سياسات الحماية الاجتماعية، كما أن الاقتصاد السوري يواجه انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والعمالة غير المنظمة، وبالتالي فإن هذه العمالة غير قادرة على الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية.

وفي رسم بياني عن نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، أشارت سيروب إلى أن نصيب الفرد السنوي من تلك الخدمات التي تشمل التعليم والدعم والصحة، بلغ في عام ٢٠٢٢، ٢١٤,٧ ليرة فقط، وفي عام ٢٠١٩ وصل إلى ٤٥ ألف ليرة، وفي عام ٢٠١٥، ٣٦ ألف ليرة، وفي عام ٢٠١٠ نحو ١١ ألف ليرة.

الحماية المنشودة

وحول الحماية الاجتماعية المنشودة في سورية، اقترحت سيروب أن يكون هناك معاش اجتماعي يشمل تحويل نقد شهرياً غير مشروط يغطي الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً، باستثناء من هم ضمن أغنى ٢٠ بالمئة، وتقديم منحة للإعاقة تشمل تحويل نقد شهرياً غير مشروط يغطي خط الفقر الوطني، يمثل معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لجميع الأفراد من كل الأعمار المصنفين من ذوي الإعاقة الشديدة، كما اقترحت تقديم نقد شهرياً مشروطاً تم اختباره من الأثرياء، يستهدف الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً، بشرط الحضور في المدرسة.

ولم تنفِ سيروب وجود الكثير من التحديات المتعلقة بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية كما هو مطلوب، إذ تعاني سورية من التمويل والبيروقراطية الإدارية والفساد والفقر المدقع وشح البيانات وهجرة الكفاءات وخاصة الطبية منها، والثقة بالحكومة.

تجار لا يتوقعون أن يرفع الأسعار

رفع الدولار الجمركي من ٨٥٨٥ إلى ٩٠٩٠ ليرة للدولار

عبد الهادي شباط

أوضح مدير في الجمارك لـ«الوطن» أن رفع صرف (الدولار الجمركي) بحدود ٥٠٥ ليرات ليصبح ٩٠٩٠ ليرة بدلاً من ٨٥٨٥ وهو ما يمثل زيادة بحدود ٦ بالمئة بالدولار الجمركي، وأن التعديل (رفع سعر صرف الدولار الجمركي) يأتي تبعاً للتعديل الذي يجريه مصرف سورية المركزي في نشراته الخاصة.

كما أوضح المدير أن السعر الجديد (للدولار الجمركي) أصبح نافذاً منذ أمس حيث يتم تعديل البيانات الخاصة على نظام (أسكودا) المعمول به لدى المديرية العامة للجمارك.

وفي متابعة أجرتها «الوطن» حول أثر هذا الرفع في سعر صرف الدولار الجمركي رأى عدد من الأكاديميين في الاقتصاد أن الإجراء يمثل حلقة تضخم جديدة في دورة الاقتصاد السوري وسيكون لها أثر مباشر في الأسعار لأن كلف المستوردات ارتفعت وبالتالي ارتفعت المواد والسلع المستوردة في السوق المحلية بحيث يكون الارتفاع بالأسعار في حده الأدنى بما يوازي الزيادة في القيمة الجمركية للمواد المستوردة.

واعتبروا أن هذا الإجراء يأتي بخلاف معظم التوجهات التي يتم العمل عليها بخصوص ضبط معدلات التضخم وتحقيق حالة شبه استقرار في سعر الصرف وفي حال كانت الغاية هي فقط تحقيق عائد للخزينة العامة ستكون أمام حالة تضخم جديدة في حال كانت الغاية تحقيق عائدات وإعادة استثمارها يمكن أن يسهم ذلك بتخفيف حالة التضخم المتوقعة.

من جهة أخرى خفف بعض العاملين في قطاع الأعمال من أثر تعديل نشرة الجمارك لأن حالة المنافسة والعرض في السوق تسهم في تحقيق حالة توازن في الأسعار وعدم حدوث شطحات سعرية غير حقيقية إضافة إلى حالة التحوط التي بالأصل يلحظها معظم التجار والصناعيين لضمان (حسب رأيهم) عدم خسارتهم في حال حصلت تغيرات على سعر الصرف، معتبرين أن التركيز على رفع معدلات الإنتاج المحلي وتعزيز حالات التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول المجاورة والعربية وغيرها يسهمان في تخفيض معدلات التضخم وضبط سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية.

مهلة ثانية لمكلفي الضريبة على الدخل

ونوس: قسم كبير من المكلفين ملزم بالربط الإلكتروني والبيانات ستظهر عدالة وشفافية أكبر

الوطن

عممت هيئة الضرائب والرسوم مهلة (إضافية ثانية) لتقديم البيانات الضريبية عن تكاليف العام الماضي ٢٠٢٣ لمدة ٣٠ يوماً تنتهي بتاريخ ٣٠/أيار/٢٠٢٤ لكل من المكلفين المشمولين بأحكام البند ٢ من الفقرة /أ/ من المادة ١٣ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ الذين تنتهي مهلة تقديم بياناتهم الضريبية عن تكاليف عام ٢٠٢٣ مع نهاية شهر آذار قبل أن يتم إقرار مهلة تسمح للمكلفين بتقديم البيانات حتى نهاية الشهر الجاري (نيسان) في حين سمحت المهلة الثانية بالتمديد بتقديم البيانات حتى نهاية شهر أيار المقبل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام الهيئة منذر ونوس أن هذا الإجراء جاء بناء على التحاور مع المكلفين بما يسهم في تعزيز العلاقة وحالة الشفافية بين الإدارة الضريبية والمكلفين خاصة أن المهلة الماضية تخللها العديد من العطل الرسمية.

وأوضح ونوس أنه خلال العام الماضي ٢٠٢٣ ارتفع عدد المكلفين الملزمين بالربط الإلكتروني مع المالية وباتوا يمثلون جزءاً واسعاً من المكلفين وأنه لا بد أن تظهر نتائج الربط الإلكتروني لفواتيرهم عن العام الماضي بالبيانات المعدة بحيث تعكس بعدالة ووضوح واقع وحجم عملهم للعام ٢٠٢٣.

وأكد ونوس تعميم الهيئة بخصوص المكلفين المتعاملين مع جهات القطاع العام أو المشترك أو التعاوني السورية والشركات الأجنبية أو لمصلحته عن أعمال التعهدات والمقاولات والخدمات والتوريدات الذين كانت تستوفي منهم الضريبة على الدخل بطريقة الاقتطاع وتحسم عند تأدية المبالغ الخاضعة للضريبة وفق أحكام الفقرة /أ/ من المادة /١/ من القانون ٦٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بأنهم أصبحوا بموجب أحكام المادة ٣٠ من المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ خاضعين لأحكام الباب الأول من قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته عن العقود والأعمال التي تم الإعلان عنها بعد تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ مع مطلع شهر تشرين الأول من العام الماضي، وأصبح يجب عليهم تقديم بيان بنتائج أعمالهم عن الفترة الممتدة من بداية تشرين الأول حتى نهاية كانون الأول من العام الماضي إضافة إلى نتائج أعمالهم عن الفترة من العام ذاته التي لم تكن خاضعة لأحكام القانون ٦٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته.

وتفيد هيئة الضرائب والرسوم أنها منفتحة على المكلفين وتدير حوارات ونقاشات لخلق حالة أوسع من الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية وإبراز أهمية الربط الإلكتروني للمكلف والإدارة الضريبية لجهة قدرة الربط الإلكتروني على تحييد العامل البشري وتحقيق حالة أوسع من العدالة الضريبية وتظهر الهيئة أنه ليس لديها مشكلة في تخفيض الكثير من معدلات الأرباح لدى المكلفين مقابل التوسع في الربط الإلكتروني وصولاً لأكبر شريحة ممكنة من المكلفين وخلق حالة أكثر شفافية حول أرقام العمل الحقيقية لدى المكلفين.

حفاظاً على صحة الأطفال.. الاقتصاد تصدر تعليمات بمنع استيراد وتصدير بعض أنواع الحلوى والألعاب

الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعميماً يتعلق بالتأكيد على قرارها رقم ٩٢٣ لعام ٢٠١٠ بشأن منع استيراد وتصدير الحلوى والأغذية والعاب الأطفال على شكل يشبه منتجات التبغ أو عبواتها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة، أن هذا التعميم جاء استناداً على كتاب وزارة الصحة المتضمن وجود منتجات من الحلوى على شكل عبوات التبغ تباع للأطفال في السوق المحلية وقد تكون مستوردة أو مصنعة محلياً، الأمر الذي يعتبر تشجيعاً على عادات استهلاكية ضارة وذات تأثير سلبي على بناء شخصية الطفل والمحددة في المرسوم التشريعي رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٩.

وأشار جوهرة إلى أن استيراد وتصدير مثل هذه المواد يعد ممنوعاً، وفقاً لأحكام التجارة الخارجية وبالتالي فإن توجه التعليمات هو لإيقاف إنتاج وتداول منتجات كهذه في السوق حفاظاً على صحة الأطفال من عادات ذات أثر سلبي.

الحكومة تقرر تدريب موظفيها

الوطن

أطلقت وزارة التنمية الإدارية أمس المرحلة الثانية من نظام معادلة الخبرة الفنية للعاملين في الدولة وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة العامة (INA).

عميد المعهد الوطني للإدارة العامة الدكتور عبد الحميد الخليل تحدث عن البرنامج التدريبي وما سيقدمه للمتدربين من خبرات عملية وتطبيقية، مشيراً إلى أن المشاركين من الفئة الأولى في برنامج التأهيل والتدريب التخصصي سيخضعون لـ١٨٠ ساعة تدريبية موزعة على ثلاثة أيام تدريبية في الأسبوع، أما المشاركون من الفئة الثانية فيخضعون لـ٢٤٠ ساعة تدريبية خلال ثلاثة أيام من الأسبوع.

وأشار عدد من المتدربين إلى أهمية هذه التجربة النوعية في مجال تطوير الكوادر الإدارية العاملة في مجالات تختلف عن اختصاصها الأكاديمي مما يتيح صقل هذه الخبرات وإعداد كوادر قادرة على العمل ضمن بيئة مبنية على أساس علمي دقيق ومدروس.

وأشارت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف في كلمة خلال الافتتاح إلى أهمية البرنامج لكونه يشكل تجربة رائدة على مستوى الوظيفة العامة ويهدف إلى تزويد العاملين بالدولة ممن لا تتوافق مؤهلاتهم العلمية مع الاختصاص المطلوب في بطاقات الوصف الوظيفي بالمعارف والمهارات الإدارية اللازمة لعملهم من أجل الوصول إلى الكفاءة الإدارية في عمل الجهات العامة.

وأكدت أن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة هي اليوم إحدى ركائز المشروع الوطني للإصلاح الإداري، داعية المشاركين في البرنامج إلى الاستفادة أقصى ما يمكن من التدريب ونقل الخبرات والمعارف التي سيحصلون عليها إلى أماكن عملهم، حيث سيخضع جميع المشاركين لنظام تقييم واختبار مؤتمت وتقديم ورقة عمل في نهاية البرنامج، كما سيتم منح شهادة معادلة خبرة فنية صادرة عن وزارة التنمية الإدارية يتم لحظها ضمن بطاقات الوصف الوظيفي لمراكز العمل.